عبد الرحمن محمد عارف ودوره في تاريخ العراق المعاصر

١٧ نيسان ١٩٦٦. ١٧ تموز ١٩٦٨

نبذة عن حياته

عبد الرحمن محمد عارف من مواليد بغداد الكرخ، محلة سوق حمادة، من عائلة عربية مسلمة محافظة، ومن عشيرة الجميلة، أكمل دراسته الثانوية في الكرخ، ودخل الكلية العسكرية في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٦، وتخرج منها في ٤ تموز ١٩٣٧، ومنح رتبة ملازم ثان، تدرج في الجيش حتى بلغ رتبة فريق في ١٤ تموز ١٩٦٦، وشغل العديد من المناصب العسكرية، منها آمر كتيبة صلاح الدين، وآمر اللواء المدرع السادس، وقائد الفرقة الخامسة، وقائد قوة الميدان، وكان آخر منصب عسكري يشغله هو رئيس اركان الجيش بالوكالة، ولم يعين أصيلا لأنه لايحمل شهادة الأركان. اشترك عبد الرحمن عارف في حياته العسكرية بأكثر من (١٢) دورة عسكرية، وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. متزوج وله ثلاث بنات وولدان.

أنضم عبد الرحمن عارف الى تنظيم الضباط الأحرار، واصبح عضوا في لجنته العليا، وهو التنظيم الذي اطاح بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، وأصبح أخيه العقيد الركن عبد السلام محمد عارف، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية، وبعد اعتقاله بسبب صراعه على السلطة مع العميد (الزعيم آنذاك) الركن عبد الكريم قاسم، رئيس : الوزراء، أحيل عبد الرحمن عارف على التقاعد، لكنه اعيد إلى الخدمة العسكرية في ٨ شباط ١٩٦٣ عندما أصبح أخيه عبد السلام عارف أول رئيس للجمهورية في العراق.

أعلن عن اختيار عبد الرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية العراقية في ١٧ نيسان ١٩٦٦، بعد حادثة مقتل أخيه بسقوط طائرته المروحية في ١٣ نيسان ١٩٦٦ ورقي، حسب استحقاقه، الى رتبة فريق في ١٤ تموز من نفس العام، وأطيح به في

يوم ١٧ تموز ١٩٦٨، سافر الى خارج العراق وعاش مدة في تركيا، عاد بعدها الى العراق، وبقي بعيدا عن الأضواء. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ غادر الى الاردن وبقي هناك إلى أن وافاه الأجل في شهر آب ٢٠٠٧، ودفن في مقبرة شهداء الجيش العراقي في المفرق، حسب وصيته.

امتاز عبد الرحمن بشخصيته الهادئة والمسالمة والمقبولة من كثير من الأطراف السياسية الداخلية والقوى العربية والدولية، ووصف بأنه قليل الكلام، خجول اجتماعية، وخطيبا ليس بارعة، يؤثر الابتعاد عن الأضواء، ويحب الحياة البسيطة، ملتزم بالعادات والتقاليد الاجتماعية.

اختياره لرئاسة الجمهورية

كان عبد الرحمن محمد عارف، عند مقتل أخيه في ١٣ نيسان ١٩٦٦ في زيارة عسكرية للاتحاد السوفياتي، بصفته رئيسا لأركان الجيش بالوكالة، وكان قد وصل موسكو في يوم ١٢ نيسان بدعوة من المارشال زخاروف، رئيس أركان الجيش السوفياتي، تستغرق أسبوعين، واجتمع في اليوم الثاني مع المارشال ماليونوفسكي، وزير الدفاع، وقد قطع عبد الرحمن عارف زيارته لموسكو ليعود الى بغداد بعد سماعه نبأ مقتل أخيه.

قبل تشييع جثمان الرئيس الراحل عبد السلام عارف بدأت الاتصالات بين الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في النظام للاتفاق على ترشيح البديل، واظهرت هذه الاتصالات وجود ثلاثة اتجاهات هي:

الأول: يريد ابقاء الرئاسة بأيدي العسكريين بحجة المصلحة العامة، وضمان الاستقلال السياسي، ويشترط في المرشح العسكري ان يكون ممن اسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و ٨ شباط ١٩٦٣ و ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وأصحاب هذا الرأي

يمتلكون القوة العسكرية، وهددوا باستخدامها اذا لم يجر انتخاب رئيس من العسكريين، وأغلب هؤلاء يحبذون اختيار اللواء عبد الرحمن محمد عارف، شقيق الرئيس الراحل، لرئاسة الجمهورية، والاقلية منهم تميل الى اختيار اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية.

عندما عقدت الجلسة المشتركة الثانية اعلن البزاز انسحابه من الترشيح، ولم يحضر العقيلي الجلسة، فأعلن عن فوز عبد الرحمن محمد عارف برئاسة الجمهورية. وصدر البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

"**انتخب بالاجماع في هذا اليوم ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٣ هجرية الموافق ١٧ نيسان سنة ١٩٦٦ اللواء عبد الرحمن محمد عارف في جلسة مشتركة عقدت حسب احكام المادة ٥٥ من الدستور المؤقت رئيسا للجمهورية خلال فترة الانتقال الى حين انتخاب رئيس للجمهورية حسبما ينص عليه الدستور الدائم على ان لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم**"

كان اختيار اللواء عبد الرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية "حلا معقولا" على حد وصف مجلة الإيكونومست البريطانية الأسبوعية في ٢٢ نيسان، رغم انه كان لا يملك رصيدا. في تاريخ العراق الحديث سوى أنه شقيق لعبد السلام عارف" كما قالت صحيفة الصفاء البيروتية في ١٩ نيسان. ونقل موفد صحيفة الحياة البيروتية عن مصادر مطلعة في بغداد قولها ان البزاز ومؤيديه من الجناح المدني رأوا أن اختيار اللواء عارف للرئاسة يمكن البزاز من الاستمرار في الوزارة وتطبيق منهاجه الوزاري الداعي الى اجراء انتخابات عامة وتحقيق الحياة البرلمانية، خاصة وان اللواء عارف ليس مستبداً بالأمور، ولا يتجه الى الحكم بنظام فردي .

المهام الوطنية التي واجهت الرئيس عبد الرحمن عارف:

أولا: على الصعيد الداخلي

١- السعي لتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق حل القضية الكردية من خلال الاقرار بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية، وايقاف نزيف الدم في شمال العراق، واستنزاف القدرات الاقتصادية.

٢- الإسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة، وقيام النظام النيابي ووضع لائحة قانون الانتخابات في اسرع وقت مستطاع لانهاء المرحلة الانتقالية والسير بالبلاد الى حالة الاستقرار.

٣- الانفتاح على القوى السياسية، واطلاق سراح المعتقلين والمدنيين، والسماح للمبعدين في الخارج بالعودة الى العراق، وتوفير حرية العمل للتنظيمات السياسية والنقابية المهنية والعمالية والفلاحية.

٤- تحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيق تامة بحيث يصبح جميع افراد الشعب سواء في الحقوق او الواجبات دون تمييز او تفريق على اساس الدين او القومية أو الطائفة.

٥- اتباع سياسة نفطية وطنية، والحفاظ على قانون رقم (٨٠) باعتباره مكسبا وطنيا هاما لا يجوز التفريط به، وقيام صناعة وطنية عراقية عن طريق شركة النفط الوطنية، والضغط على الشركات النفطية العاملة للاستجابة المطالب العراق المشروعة في زيادة الانتاج وزيادة عوائد الحكومة.

٦- العمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعموم الشعب العراقي، عن طريق السعي لزيادة الانتاج وتحسينه، والاهتمام بالتنمية الزراعية، وتعزيز دور القطاع العام، وفسح المجال للقطاع الخاص. والاهتمام بتطوير المؤسسات الصحية والتربوية.

ثانيا على الصعيد الخارجي

١- الدفاع عن مصالح الأمة العربية، وبخاصة قضية فلسطين، ومساندة الاقطار العربية الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية للحصول على استقلالها، في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية.

٢- السعي لأقامة امتن العلاقات مع الدول العربية دون تمييز، وتنشيط جامعة الدول العربية، وبناء افضل العلاقات مع مصر في اطار القيادة السياسية الموحدة.

٣- السعي لأقامة علاقات متوازنة مع دول العالم المختلفة بغض النظر عن انظمتها السياسية، وبخاصة مع دولتي الجوار تركيا وايران. والابتعاد عن سياسة المحاور والاحلاف العسكرية.

ماذا تحقق من المهام الوطنية ؟

اولا. على الصعيد الداخلي

١- **بالنسبة لحل القضية الكردية:** أوضح الرئيس عبد الرحمن عارف في اول حديث صحفي له بعد انتخابه "إن الاكراد سيمنحون حكمة محلية". ولتحقيق هذا الهدف اجرى عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء، اتصالات مع ممثلي الحركة الكردية، وأعلن في يوم ٢٩ حزيران ١٩٦٦ منهاج عن سياسة حكومته تجاه القضية الكردية تضمن اعتراف الحكومة بالقومية الكردية

بشكل قاطع في الدستور المؤقت والدستور الدائم، بحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية. ووعد البزاز القيام بالأمور التالية:

-اصدار قانون للمحافظات على اساس اللامركزية، وان تكون للوحدات الادارية (اللواء والقضاء والناحية) مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بها، بما في ذلك امور التربية والتعليم والصحة. مع امكانية اجراء تعديل في الحدود الإدارية، وانشاء وحدات إدارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة.

- الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد، وتكون لغة التعليم – مع العربية – في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية. – تمثيل الأكراد في المجلس الوطني المقترح بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي، وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات.

- مشاركة الأكراد في كافة الوظائف العامة، والبعثات والزمالات والمنح الدراسية، بنسبة عدد سكانهم دون الإخلال بمبدأ الكفاءة. وان يكون الموظفون في المناطق الكردية من الاكراد اذا توفر العدد المطلوب منهم .

- الوعد بإنشاء بعض التنظيمات السياسية، واصدار الصحف الناطقة بلسانها.

-العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال، وإعادة المفصولين الى اعمالهم من الموظفين والعمال والعسكريين وقوى الامن الداخلي

- التعهد بإعمار المنطقة الكردية، وتشكيل هيئة خاصة للأعمار ترتبط بوزير مسؤول عن الغابات والتبوغ، وتعويض المتضررين تعويضاً عادة، واعادة المهجرين الى مناطقهم.

وقام الرئيس عبد الرحمن عارف بزيارة الى المنطقة الكردية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦، والتقى بالملا مصطفى البارزاني وبعض الزعماء الأكراد، وأعلن أن لقائه مع البارزاني قد عزز الثقة بين الطرفين، وازال المفاهيم القديمة للقضية الكردية، واعرب الملا مصطفى في تصريحات صحفية عن ثقته بالرئيس عبد الرحمن عارف، اضاف "باستطاعتي القول ان السلم متوفر في المنطقة الشمالية بوجه عام، على الرغم من وجود بعض الحوادث المحلية الضيقة". واشار الى "أن تنفيذ بيان ٢٩ حزيران نصا وروحا من الأمور التي توطد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتبعث الثقة في نفوس الأكراد".

وزار طاهر يحيي، رئيس الوزراء، المنطقة الكردية، يرافقه خمسة من الوزراء، واجتمع في ١٥ أيلول ١٩٦٧ مع الملا مصطفى وتم تشكيل لجنة وزارية التنفيذ مطالب الاكراد ولكن جهودها تعثرت فأستمر الوضع قلق في الشمال، وفي ٤ نيسان ١٩٦٨ كشف ناطق عسكري عراقي وقوع اعمال عنف غامضة في الشمال، وهو اول اعلان رسمي عن وقوع مثل هذه الاعمال منذ ٢٩ حزيران ١٩٦٦، وقد استنكر الملا مصطفى حوادث العنف وقال: "ان مثل هذه الحوادث لانقرها بطبيعة الحال، الا انه لا يمكن تجنبها في مناطق تعج بالمسلحين الذين ينتمون إلى مجموعات متنافرة مختلفة".

وهكذا بقي الوضع قلق في المنطقة الكردية حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، ولعل ذلك يرجع لأرتباط القضية الكردية بمصالح قوى داخلية وخارجية حاولت عرقلة الوصول إلى حل شامل للقضية الكردية.

٢ – أما بالنسبة إلى الإسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة وقيام النظام النيابي، فقد اعلن الرئيس عبد الرحمن عارف بعد توليه الرئاسة مباشرة عن سعيه التنفيذ الوعود المقطوعة بأقامة حكم دستوري سليم، واشار الى عزم

الحكومة على اجراء الانتخابات النيابية حوالي اواخر العام ١٩٦٦ ليتولى البرلمان الجديد سن الدستور الدائم للبلاد و تقرير شكل نظام الحكم.

٣ – اما الانفتاح على القوى السياسية، وتوفير حرية العمل للتنظيمات السياسية والنقابية، المهنية والعمالية والفلاحية فقد تناقضت تصريحات الرئيس عارف حولها، فمرة يهاجم الاحزاب السياسية ويعدها اداة "تبعثر الجهاد وتشتت الأفكار وتضييع الاهداف مما يسهل للأستعمار عملية الاندساس في الصفوف"، وقال الرئيس عارف "لقد الغينا الاحزاب ولا نعترف بالحزبية، ايمانا منا بأن اجتماع القوى الوطنية في اتجاه واحد سيضمن للوطن استقرار، ويفسح مجالات واسعة للعمل المثمر وازدهار البلاد في ظل الوحدة الوطنية". ومرة أخرى يعلن أن العمل يجري لتوحيد جميع القوى القومية لتحقيق قيام جبهة قومية قوية، كطريق اساسي للوحدة الوطنية، ومرة ثالثة يقول "أن الجهاز الذي يجب أن نعمل فيه كلنا هو الاتحاد الاشتراكي". وارجع اسباب فشل الاتحاد الاشتراكي الى تغلغل الحزبية في صفوفه، ولعل هذا الرأي كان أحد أسباب الخلاف بينه وبين ناجي طالب رئيس وزارته، الذي كان يدعو الى تجميع كل القوى القومية في أطار جبهة قومية، ويرى أن الجهود لأعادة احياء الاتحاد الاشتراكي ستبوء بالفشل، لان الاتحاد ولد منذ البداية ميتا.

٤- أما بالنسبة لتحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيقاً تاماً ، والمساواة بين ابناء الشعب في الحقوق والواجبات دون تمييز او تفريق على اساس الدين أو القومية او الطائفة، فقد تعهد الرئيس عبد الرحمن عارف في اول خطاب وجهه الى الشعب العراقي بأن يكون "احترام القانون وسيادته" الهدف الذي سيلتزم بتحقيقه ويتشدد في تطبيقه. وقال: "ان الأمن والاستقرار لا يتوفراندون الالتزام بقواعد العدل والقانون، كما أن السعادة والرفاه لا يتوصل اليها الا

بـالأمن والاسـتقرار، ومـن هـذا المنطلـق سنسـير فـي رسـم سياسـتنا وبنـاء مجتمعنا". واعلن ايضا سعيه لتدعيم جهاز الحكومة بعناصر كفوءة مخلصة قادرة على الإسهام في خدمة البلاد" بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية ودعا جميع العاملين في الحقول العامة الى ان يكون رائدهم مصلحة البلاد بالدرجة الأولى، وتحقيق الاستقرار الذي هو الاساس لكل تقدم.

ولابد من القول أن دعوات الرئيس عبد الرحمن عارف الى مبدأ سيادة القانون والمساواة قد اصطدمت بكثير من العقبات من ذوي المصالح الخاصة والطامحين للوصول الى السلطة، فكانت محاولة العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق الثانية في ٣٠ حزيران ١٩٦٦، تلك الحركة التي أدت الى زعزعة الاستقرار، والى وقوع الرئيس تحت تأثير بعض العسكريين من الذين اسهموا في قمع الانقلاب.

أما في مجال وضع الأسس الرصينة بالقضاء على عوامل التفرقة، فقد كان نجاح الرئيس محدودا لان جهاز الدولة قد ربي لسنوات طويلة على المحاباة الطائفية. ومع ذلك يمكن القول – كما ترى الباحثة وسن سعيد، عبود الكرعاوي . ان المرجعية الدينية في النجف كانت تعيش عصرها الذهبي، وقد لمس السيد محسن الحكيم، المرجع الأعلى، ذلك فوجه الشكر الى الرئيس عبد الرحمن عارف "على رعايته لعلماء الدين واهتمامه بشؤون المسلمين"، وخاطبه بكلمة "ولدنا المعظم الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم دام توفيقه" هي بداية غير معهودة من قبل السيد الحكيم في هكذا مراسلات.